آثار العولمة السياسية على تنمية الموارد البشرية: رؤى متقاطعة

تاريخ الاستلام:2018/10/03
تاريخ القبول:2018/10/18

د. سهام بن رحو بن علال [1]
أستاذة محاضرة ب
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان
sbenallal@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2018/10/03
تاريخ القبول:

الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على البعد التاريخي لظاهرة العولمة السياسية وأهم المجالات المختلفة التي تتأثر بهذه الظاهرة، موضحة الآثار السلبية الناجمة عنها على تنمية الموارد البشرية، وكذا بعض الآثار الإيجابية التي يمكن الاستفادة منها في حال التعامل بحذر من ظاهرة العولمة. وأخيرا اقتراح السياسات اللازمة للتعامل مع هذه الظاهرة بما يتفادى الكثير من الآثار السلبية. وبعد التحليل والتفسير توصلت الورقة البحثية إلى أن للعولمة تأثيرات كبيرة على الموارد البشرية عن طريق التأثير على تنشئة وتنمية هذه الموارد من خلال تقليص الإنفاق على الخدمات العامة كالصحة والتعليم، وكذلك من خلال تخفيض الأجور، بالإضافة إلى إضعاف النقابات العمالية المدافعة عن حقوق هذه الموارد، كذلك تؤدي العولمة إلى ضرورة الاهتمام بتأهيل الموارد البشرية بما يتناسب مع ثورة المعرفة والاتصالات بحيث تصبح أغلب المهارات والمعارف التي تمتلكها الموارد البشرية لا تتناسب مع متطلبات العولمة ؛ لكن بالرغم من السلبيات الكثيرة لظاهرة العولمة فإنها تحمل بعض الايجابيات التي يمكن الاستفادة منها.

[1] د. سهام بن رحو بن علال أستاذة محاضرة ب
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكلمات المفتاحية: العولمة السياسية– تنمية الموارد البشرية–

Abstract

This study highlights the historical dimension of the political globalization phenomenon along with the different fields which are affected by this phenomenon, clarifying the negative effects it produces on the human resources, as long as a few positive effects from which we can benefit, in case of dealing carefully from the globalization phenomenon. Finally, suggesting the requested politics to deal with this phenomenon in a way to avoid negative effects.

After analyzing and interpreting, the result paper concludes the globalization has big effects on the human resources, by effecting the upbringing and the development of these resources through reducing the spending on the public services such as education and health sectors, also by reducing wages, in addition to, weakening the trade union, which defends these resources' rights. Globalization, also, leads to the necessity of taking care of the human resources' rehabilitation, in the convenient way that suits the knowledge and communication revolution, in which most of the skills and knowledge, owned by the human resources don't fit the globalization requirements. Consequently, Globalization caries some of the benefits from which we can take advantage.

Keys word: Political globalisation, Human development resources

1- مقدمة:

لا يمكن إنكار أن المقولات الكبرى في عصرنا مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان تنطوي كل منهما على جانب عام وجانب خاص بالثقافة والبيئة بكل دولة وبكل شعب، وقد ازدادت صعوبة التفرقة في هذا الشأن بين العالمي والخاص في ظل التشابك مع آليات العولمة ذات الصلة القوية بالتغريب (الأمركة) حيث النزوع القوي نحو استعباد شعوب وفرض ثقافات معينة رغماً من أن أنماط التفكير والسلوك وأنساق القيم لديها تتسم بالانغلاق والشمول وعدم التسامح ورفض الاندماج في تقاليد أسلوب الحياة الأمريكية ومن أفدح مغالطات التصورات الغربية لحقوق الإنسان تركيزها على الحريات المدنية والسياسية وتغاضيها عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الحق في التنمية) وقد عمدت القوى التي تعمد على فرض ونشر العولمة على توظيف المنظمات الدولية من اجل تحقيق أهدافها مثل حروب البلقان والحرب على العراق وسوريا والحرب على الإرهاب من خلال منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ويتم ذلك عن طريق الضغط المالي على هذه المنظمات كعدم دفع المستحقات أو بالمقايضات مع الدول الأعضاء المؤثرة (مصطفى مجدي الجمال، 2001، ص95).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تأتي أهمية موضوع البحث كونه يتعرض لظاهرة غزت العالم بأكمله، هي ظاهرة العولمة. هذه الظاهرة التي ينجم عنها الكثير من النتائج السلبية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في حال عدم توفر التهيئة السليمة والعلمية لمواجهتها، خاصة فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية، وسنحاول هنا وضع بعض الأسس والسياسات للاستفادة من بعض الايجابيات التي يمكن أن تنتج عن التعامل بشكل واع ومدروس مع ظاهرة العولمة خاصة منها السياسية وتفعيل تأثيرها الإيجابي على تنمية الموارد البشرية.

وتهدف المداخلة إلى تسليط الضوء على ما يلي:

1 – البعد التاريخي لظاهرة العولمة السياسية

2– المجالات المختلفة التي تتأثر بهذه الظاهرة.

3– تنمية الموارد البشرية

4 – الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة العولمة على تنمية الموارد البشرية.

5 – بعض الآثار الإيجابية التي يمكن الاستفادة منها في حال التعامل بحذر من ظاهرة العولمة.

6 – السياسات اللازمة للتعامل مع هذه الظاهرة بما يتفادى الكثير من الآثار السلبية.

ومن ثمة تطرح المداخلة التساؤلات التالية:

1 –هل ظاهرة العولمة حديثة النشوء ؟

2 – ما هي العولمة السياسية؟

3–ما المقصود من تنمية الموارد البشرية؟

4 – ما هي الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة العولمة ؟

5 – هل هناك نتائج إيجابية يمكن الاستفادة منها من خلال التعامل الصحيح مع ظاهرة العولمة ؟

6 – ما هو أثر العولمة على الموارد البشرية، وكيف يمكن تأهيل الموارد البشرية لمواجهة العولمة ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-نشأة وتعريف العولمة:

إن الممارسات المتعولمة على أساس تعميم سياسة معينة أو عادة أو ثقافة ليست وليدة العقود القليلة الماضية، وإنما هي قديمة من خلال محاولة العديد من الدول الإمبريالية والاستعمارية التي انتصرت في الحروب فرض ثقافتها ولغتها وتطوير اقتصادها عن طريق الاستعمار المباشر المرتبط بالاحتلال العسكري، أو عن طريق فرض تعليم لغتها على الدول التي تحتلها أو عن طريق احتلال الدول التي تقع على الممرات التجارية والمنافذ البحرية والبرية، وعن طريق نهب الثروات والموارد الطبيعية للدول المستعمرة، وهذا ما يعطي البعد التاريخي لظاهرة العولمة وفي العقود القليلة الماضية وبعد صراع كبير بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي وهو ما عرف بالحرب الباردة وبعد انتهاء هذه الحرب بانتصار المعسكر الرأسمالي هذا الانتصار الذي تمثل بسقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي وهذا ما دل على انتصار المعسكر الرأسمالي، سارع المعسكر المنتصر إلى إطلاق التصريحات والعمل على فرض السياسات الهادفة إلى فرض تحويل السياسات الاقتصادية للدول التي كانت تحت سيطرة ونفوذ الاتحاد السوفيتي إلى النموذج الرأسمالي ولو اضطرت إلى استعمال قوة السلاح، ومن ثم أصبح هدف هذه الدول فرض النموذج الرأسمالي المعتمد على الاقتصاد الليبرالي الحر على كل دول العالم ومن ثم تحول هذا الصراع بين دول المعسكر الرأسمالي من أجل فرض سياساتها المؤدية إلى السيطرة الاقتصادية وتبلور هذا الصراع بين الولايات المتحدة والكتل الاقتصادية الرأسمالية الأخرى بشكل إفرادي وهذا ما أدى إلى صبغ هذا المصطلح بالصبغة" الأمريكية "و هو الذي أدى إلى إطلاق تسمية الأمركة على هذا المصطلح (عبد الهادي الرفاعي وآخرون، 2005، ص 198).

"**العولمة** "أو ما يطلق عليها البعض **تسمية**" **الكونية**.**Globalization** " ، يمكن **تعريفها** بأنها التواصل والتفاعل في الأنشطة الإنسانية الذي يتعدى الحدود التقليدية بين الدول والأقطار لاغياً بذلك حدود المكان وقيود الحركة والاتصال بما يحقق أيضاً التخفف من قيود الوقت والزمان (فريد كورتيل،2012، ص09).

يمكن القول إن العولمة تتيح الفرص للانتشار واستخدام طاقات تتجاوز الحيز المحلي لأي منظمة تتعامل في مجالات الإنتاج والخدمات في العصر الحالي، وتحقق الوصول إلى مساحات وشرائح في الأسواق العالمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومصادر للموارد على اختلاف أشكالها في مختلف أجزاء العالم كان الوصول إليها من قبل أقرب إلى المستحيل منه إلى الممكن.

والمحصلة الرئيسية لظاهرة العولمة –المستندة إلى كل التقنيات والمتغيرات المتصلة –أن مفاهيم ونظم وأساليب التعامل في مختلف مجالات الحياة التي سادت العصر السابق لها لم تعد تتناسب مع معطيات العصر الجديد، بل وأصبحت عائقاً رئيسياً يحول دون الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة والتقنيات المساندة لها، الأمر الذي يوجب البحث في ابتكار وتنمية منظومات جديدة من المفاهيم والنظم والآليات المتوافقة مع متطلبات العولمة.

من جانب آخر يسود العالم الآن اهتمام غير مسبوق بنتائج البحث العلمي والتطوير التقني وما نشأ عنهما من تراكم معرفي يمثل رصيداً متجدد اً من المعلومات وتحليلاتها والاستدلالات الناتجة عنها تمس كل قطاعات الحياة وتؤثر على مسيرة وتوجهات النشاط الإنساني في جميع الاتجاهات، الأمر الذي دعا الكثيرين من العلماء والمفكرين لإطلاق اسم عصر المعرفة على المرحلة التاريخية التي نعيشها الآن.

كما يجدر التنويه بأن العولمة ظاهرة اقتصادية في المقام الأول ولكنها تأخذ في الوقت ذاته أبعاداً وتجليات سياسية وعسكرية وثقافية وإعلامية تعمل من أجل إرساء هيمنة الثالوث الرأسمالي العالمي (الولايات المتحدة – أوروبا – اليابان) على مختلف أنحاء الكرة الأرضية هيمنة شبه تامة والهدف من هذه الهيمنة السياسية تفكيك وشائج السيادة الوطنية للدول المتوسطة والصغيرة.

إن العولمة التي تريدها الولايات المتحدة تتضمن بالأساس تأمين الحدود الحرة والمفتوحة لانتقال سلعها وأفكارها مستخدمة في ذلك وسائلها الإعلامية الجبارة والتقدم التكنولوجي والمؤسسات المالية الدولية والشركات متعددة الجنسيات والضغوط السياسية والحملات العسكرية، إذاً في مقابل مفهوم الدولة والحدود الوطنية الذي استقر كأحد أسس الأمن الدولي بعد الحرب العالمية الثانية أصبحنا إزاء " نظام عالمي جديد " يعطي الأولوية المطلقة لحرية السوق والمشروع الخاص مع تسخير متطلبات سياسية واجتماعية مثل مصطلحي (الديمقراطية وحقوق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنسان، وتحرر المرأة) في خدمة ذلك أي كاستخدام هذه المصطلحات بمرونة كبيرة لتبرير التدخل في شؤون الدول القائمة في أطراف النظام الرأسمالي العالمي(حازم الببلاوي، ص 198) .

فالعولمة إذا نظام يقفز فوق حدود الدولة والوطن والأمة، فهي تقوم على الخصخصة إي نزع ملكية الأمة والوطن والدولة ونقلها إلى القطاع الخاص المرتبط بقوى العولمة والذي يحقق أهدافها ومتطلباتها وهكذا تتحول الدولة إلى جهاز تابع لهذه القوى سواء المحلية ذات الاستثمارات الجديدة أو لقوى العولمة (محمد أحمد السامرائي، ص116) .

نستطيع القول أن العولمة بمعناها النظري هي إكساب الشيء الطابع العالمي وجعل نطاق تطبيقه عالميا ولكن من خلال التطبيق الواقعي لسياسات العولمة نستطيع أن نقول أنها نوع من الهيمنة الرأسمالية المتوحشة التي تصنع الفرد قبل المجتمع والاستهلاك قبل الإنتاج والمال قبل القيم(مصطفى العبد الله الكفري،2003، ص 245).

2-العولمة السياسية:

تعدّ ظاهرة العولمة السياسية شأنها شأن العولمة بشكل عام، متعددة المفاهيم والتعريفات تبعا لأهداف الباحثين والمفكرين وميولهم وقناعتهم بالعولمة كظاهرة، ومن هنا نجد من يعرفها بتعريفات ايجابية، ومنهم من ينظر إليها نظرة تشاؤمية أو سلبية، ومنهم من يراها بصورة واقعية متعادلة المسافات.

وتكمن الصعوبة هنا في ايجاد تحليل وتعريف دقيق لمفهوم العولمة السياسية، حيث أن الأخيرة لم يكن لها ذلك القدر من الوضوح والمساحة لتعريفها كمثيلاتها من مظاهر العولمة الثقافية والإجتماعية والإقتصادية، نظرا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للخلط الدائم بينها وبين المفاهيم ذات الصلة بها و لارتباطها الوثيق والجوهري بمفهوم العولمة السياسية. ومنها القول بضعف الدولة، وانتهاك سيادة الدولة، ونهاية الهوية الوطنية.

فيرى أحمد ثابث أن العولمة السياسية هي تقليص لفاعلية الدولة، وتقليل لدورها، واعتبار الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية شريكا للدولة في صنع قراراتها السياسية، وهذا يعني أن مبدأ السيادة آخذ بالتآكل، نتيجة علاقات الدول فيما بينها، وفي مختلف مجالات الحياة، لذا فالعولمة السياسية تعني نقلا لسلطة الدولة واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهي بذلك تحلّ محل الدولة وتهيمن عليها(أحمد ثابث وآخرون، 2003، ص 28).

بالرغم من أن العولمة السياسية أظهر ما تكون في المجال الإقتصادي، فإنها أخذت تتسع في تطبيقاتها، حتى شملت جوانب عديدة من الحياة، وأكثر ما يتضح هنا،هو أن البعد السياسي هو الغالب على مفهومها، وتعتبر احدى منتجات الحضارة الرأسمالية، لأن آثارها واضحة للعيان تتجسد في وقائع وظواهر عديدة وتأخذ تجليات كثيرة على أرض الواقع منها النمو والنشاط الملحوظ للمنظمات الدولية غير الحكومية، التي تركز اهتماماتها على قضايا ذات طابع عالمي، مثل حقوق الإنسان، وتحقيق السلام(عاطف السيد،2002، ص 59).

هذا ويعرّفها وليد عبد الحي على أنها الإتحاد المتواصل نحو تعددية، تلعب فيها المنظمات الدولية دورا رئيسيا، لتشكيل بنية عابرة للقوميات، وظهور شبكة من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، التي تراقب عمل الحكومات وتؤثر فيه(وليد عبد الحي، 2011، ص33).

ويرى قاسم حجاج أن العولمة السياسية هي عملية تشكيل نظام دولي يتجه نحو التوحد في قواعده، وقيمه وأهدافه، مع زعمه العمل على إدماج مجموعة بشرية ضمن إطاره، أو هي تجسيد لسعي بعض القوى المعولمة لإضفاء العالمية والتعميم والإنتشار والتبشير على بعض القيم السياسية والإقتصادية المرتبطة بقيم الخصوصية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحضارية الغربية، مما يثير ردود فعل الخصوصيات الأخرى غير الغربية، مطالبة بالمساهمة في إعادة تعريف محتوى القيم العالمية السياسية التي يمكن قبولها إراديا، مثل قيم الديمقراطية، والكرامة الإنسانية، والحريات الفردية والجماعية، وحقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها(قاسم حجاج، 2003، 83).

وأخيرا، يمكن إيراد ما جاء به عبد العزيز منصور في قوله بأن العولمة السياسية هي نتيجة حتمية وطبيعية للعولمة الإقتصادية، التي جاءت لتكون طريقا لعولمة سياسية، بحيث يكون الهدف منها هو التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومحاولة فرض الهيمنة عليها، والتدخل في الشؤون السياسية على أرضها ومقدرتها، فالاقتصاد والعولمة هما جزء من الهيمنة على الدولة، وهو الطريق الممهد السالك للسيطرة على الآخر الضعيف، وسلبه قدرته على اتخاذ القرار، بل التدخل في نظام الحكم القائم فيه وإملاء وجهات النظر والقرارات، التي يرغب فيها الآخر القوي(عبد العزيز المنصور،2009، ص570) ، وما يحدث اليوم في المنطقة العربية من إسقاط للأنظمة الديكتاتورية بدعوى نشر الديمقراطية وممارسة الضغوط على الدول لإحترام حقوق الإنسان، وتغيير الأنظمة السائدة فيها، وتقويض الأنظمة غير الموالية للنظام العالمي الجديد، هو خير دليل على أن العولمة السياسية هي فرض الهيمنة، ونشر المفاهيم بعيدا عن احترام خصوصيات الأمم والشعوب.

ويجدر بنا قبل الغوص في علاقة العولمة السياسية بتنمية الموارد البشرية إلى الإشارة إلى أهم الظواهر المرافقة لها، والتي تؤثر بشكل مباشر على الموارد البشرية، فإذا ربطنا العولمة السياسية بالهندسة السياسية التي تعدّ من بين أهم المفاهيم تعبيرا عنها، فهي تصبو لأن تجعل الإنسان الفرد، النقطة المحورية التي تؤسس أنظمة سياسية هادفة، لتحقيق حاجاته، بما يتماشى مع منظور حقوق الإنسان العالمية، المتكاملة الرافضة للإنتقاء ولا التجزئة حسب مؤتمر فيينا 1993. (أبو ركبة سمر، ص18).

3- تعريف تنمية الموارد البشرية:

تمثل الموارد البشرية موردا من اهم موارد المنظمة وأصلا من أهم الأصول التى تمتلكها، فلا يمكن تحقيق الاهداف بدون هذه الموارد، لان المنظمة بدون افراد ما هي الا مجموعة من المباني والمعدات والآلات، فالأفراد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هم القادرين على صنع وخلق المنظمات، لذلك من الضروري الاهتمام بهذه الموارد والاستثمار في تنمية مهاراتها .

فالموارد البشرية الأفضل لا تأتي صدفة ولا تتحقق لها الخصائص الايجابية بالتمني، ولكن التخطيط السليم والتنفيذ الدقيق لعناصر خطة تنمية الموارد البشرية هما الضمان للوصول الى المستوى المرغوب من الانتاجية والاستقرار والفعالية في قوة العمل.

ويقصد بتنمية الموارد البشرية تلك العملية المتكاملة المخططة موضوعيا والقائمة على معلومات صحيحة والهادفة الى ايجاد قوة عمل متناسبة مع متطلبات العمل في منظمات محدودة والمتفهمة لظروف وقواعد واساليب الاداء المطلوب وامكانياته، والقادرة على تطبيق تلك القواعد والاساليب والراغبة في أداء الاعمال باستخدام ما لديها من قدرات ومهارات.

وتعرف أيضا على انها" زيادة عملية المعرفة والمهارات والقدرات للقوى العاملة القادرة على العمل في جميع المجالات والتى يتم انتقاؤها واختيارها في ضوء ما يجري من اختبارات مختلفة بغية رفع مستوى كفائتهم الانتاجية لأقصى حد ممكن (قويدر كمال، 2013-2014، ص 57).

4- الظواهر المرافقة للعولمة:

إن العالم بأسره أصابه حالات من التغيير المستمر والمتواصل والعنيف ذات التأثير المباشر على هيكلية الموارد البشرية وقدراتها جميعا، ولعل أبرز تلك التغيرات ما يلي:

- التطورات العلمية والتقنية وانتشار تطبيقاتها خاصة تقنيات المعلومات والاتصالات، والتي يتطلب استيعابها وتطبيقها بكفاءة توفر نوعيات خاصة من الموارد البشرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تسارع عمليات الابتكار والتحديث في المنتجات والخدمات استثمارا للتقنيات الجديدة، والاهتمام المتزايدة بتنمية المهارات الابتكارية والإبداعية للعاملين واتاحة الفرص أمامهم للمساهمة بأفكارهم وابتكاراتهم لتنمية القدرات التنافسية للمنظمات.

- اشتداد المنافسة واشتعالها بين المنتجين القائمين وغيرهم من المنتجين الجدد الذين يجدون فرص الدخول في المجال الإنتاجي ميسرة نتيجة التقنيات الجديدة، واتساع الأسواق وتنامي الطلب، الأمر الذي خلق طلباً متزايدا على نوعيات جديدة ومتميزة من المختصين في مجالات البيع والتسويق والترويج لمواجهة تلك الهجمات التنافسية والمحافظة على العلاقات مع العملاء وصيانتها.

- ظاهرة العولمة وانفتاح الأسواق العالمية أمام المنظمات مع تطبيق اتفاقيات الجات وظهور منظمة التجارة العالمية ودورها في تحرير التجارة الدولية من خلال إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية أمام حركة التجارة الدولية سواء في السلع أو الخدمات، الأمر الذي أوجد احتياجاً متزايدا لنوعية جديدة من الموارد البشرية تتفهم الثقافات المختلفة وتستوعب المتغيرات المحلية في الأسواق الخارجية التي بدأت المنظمات تتجه إليها بقوة، فضلاً عن إجادة اللغات الأجنبية والقدرة على العمل في مناخ مختلف ومتغير بحسب الموقع الذي يعهد إليها بالعمل فيه.

- ارتفاع مستوى التعليم وتطور مهارات البشر ذوي المعرفة المتخصصين في فروع العلم والتقنية الجديدة والمتجددة والذين أصبحت المنظمات تسعى إليهم لأهميتهم في تشغيل تلك التقنيات وصيانتها، ومن ثم اكتساب القدرات التنافسية (فريد كورتيل ، ص ص 08-09).

كما رافق ظاهرة العولمة مجموعة من الظواهر الاقتصادية والثقافية والسياسية والعلمية والاجتماعية الناجمة عنها أو المرافقة لها التي أثرت بشكل أو بآخر على أوضاع القوي العاملة .ومن أهم هذه الظواهر الآتي:

1- تسارع وتيرة التطورات العلمية والتقنية، الآمر الذي يضع المنشات الصناعية والخدمية أمام تحديات إعادة التأهيل والتدريب لملاحقة المتغيرات في المعايير المطلوبة للعمل.

2- التوجه نحو اقتصاد المعرفة (Knowledge Economy) وزيادة الاعتماد على رأس المال المعرفي، وانتقال مركز الثقل في النظم الاقتصادية من اقتصاد الموارد إلي اقتصاد المعرفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- نمو قطاع الخدمات وزيادة فرص العمل فيه، وبخاصة في المجالات التي لا تحتاج بالضرورة إلى قدرات وامكانيات فيزيقية كبيرة، وانما في مجال الخدمات والأعمال التي تحتاج إلى مهارات ذهنية فائقة.

4- حدوث تغيرات في هياكل العمالة والتوظيف، وتطور أنماط مختلفة في التوظيف، كالتوظيف الجزئي والتوظيف الذاتي دون مغادرة مكان السكن .وتضائل فرص التوظيف مدى الحياة.

5- ارتفاع معدلات البطالة والتسريح من العمل لكثير من الأيدي العاملة غير الماهرة، وانتشار شبكات الأمن الاجتماعي لتقليص الانعكاسات السلبية للبطالة.

6- نمو دور الشركات المتعددة الجنسيات؛ إذ تسيطر هذه الشركات على أكثر من % 80 من الاقتصاد العالمي. كما تتميز هذه الشركات بتنوع الأنشطة والانتشار الجغرافي فمن بين أكبر 500 شركة في العالم، توجد 284 شركة منها موزعة على الاتحاد الأوروبي واليابان وأمريكا، حيث تملك الأخيرة أكثر من ثلث مجموع هذه الشركات ومن بينها 05 شركات عملاقة تعد ضمن أكبر (10شركات في العالم.

7- تزايد التوجهات نحو تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية ونشوء أسواق اقتصادية مشتركة وتكون اتحادات جمركية، سواء للاندماج في حركة العولمة، أو للحماية منها.

8- تحرير حركة انتقال العمالة بين الدول كونها عنصرا هامًا من عناصر قيام التجارة؛ وهو ما قد يؤثر على أنماط الوظائف وأدوار التدريب للموارد البشرية نوعًا وكمًّا، خصوصًا أن البرامج والخطط المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية تهدف إلى عرض الوظائف المتاحة في جميع الدول الأعضاء من خلال شبكة" الإنترنت" موضحة الشروط المطلوب توافرها فيمن يشغلها؛ بحيث يتاح لمن تتوافر فيه الشروط المطلوبة من أي دولة من الدول الأعضاء التقدم للوظيفة المتاحة المعلن عنها من خلال الإنترنت، وبالتالي ستخضع الوظائف لوصف وشروط تنأى بالوظيفة عن المواطنة؛ وهو الأمر الذي يتطلب جهدًا وطنياً كبيرا في إعداد وتأهيل كوادر وطنية ذات مهارات فنية متقدمة ومعرفة وثيقة بالمواصفات القياسية التي تتطلبها العملية الإنتاجية عالية الجودة. مما سبق نصل لنبين الملامح الرئيسية لإدارة الموارد البشرية في عصر العولمة(فريد كورتيل، ص ص 09-10).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- التأثيرات السلبية للعولمة على الموارد البشرية:

ينتج عن العولمة الكثير من الآثار السلبية ولكن هذا لا يعني أنها لا تحمل بعض النتائج الايجابية، وتعود سلبية أو إيجابية الآثار الناجمة عن العولمة إلى مدى عمق فهم الدولة لهذه الظاهرة ودراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد والآثار التي تحمله لهذا البلد ومدى إعداد الدراسات والقوانين وتهيئة الكوادر المدربة والمؤهلة لنقل المجتمع بالشكل الذي يقلل الخسائر ويحقق الأرباح للمجتمع، وهنا نتوقف عند الآثار التي نجمت عن انتشار سياسات العولمة على تنمية الموارد البشرية.

إن العولمة تؤدي إلى ضعف تنمية وتهيئة الموارد البشرية في بلدان العالم بشكل عام والبلدان النامية بشكل خاص وذلك من خلال :

1 – تعمل العولمة على جعل الدولة تتخلى عن الخدمات الاجتماعية ومن أهمها الخدمات التعليمية والصحية والتي تعد من أهم الأسس لتنمية وتنشئة الموارد البشرية والتي تعاني بالأساس من الكثير من الاختلالات، وتخلي الدولة عن هذه الخدمات سوف تمنع الكثير من الموارد البشرية من الاستفادة من هذه الخدمات وبالتالي سوف يؤدي إلى ضعف في تهيئة وتنمية هذه الموارد . وهذا ما اختزلته نفين مسعد في تعريفها للعولمة السياسية بأنها انتهاء دولة الرفاهية، وتحوّل الدولة إلى دولة تنافسية، ثم إلى دولة فضلات(نفين مسعد،2000، ص 104) على حدّ تعبيرها. بمعنى أن العولمة السياسية قد أفرغت الدولة من مفهومها الأساسي، من دولة رعوية، تقوم على رعاية أبنائها، وتوفير لهم كلّ وسائل العيش الكريم، إلى دولة تخلت عن تلك الأهداف في سبيل تحقيق المصالح الإقتصادية والسياسية، وتنفيذ السياسيات العالمية للحاق بركب الحضارة.

2 – تعتبر التطورات التقنية وتقنيات المعلومات والاتصالات من الظواهر الرئيسة المرافقة للعولمة والقوى المحركة لها وبعض نواتجها في الوقت نفسه، ومثل هذه الظواهر تستدعي عمالة عالية المهارة تمتلك القدرات العلمية والمهارات التطبيقية والاتجاهات المهنية السليمة للتعامل مع هذه التطورات والتقنيات مما يضع عبئاً على كاهل نظم تنمية الموارد البشرية لتلبية هذه المتطلبات (أمارتيا صن، ص 285) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3 – وكذلك فإن المعرفة هي الأساس في عصر العولمة وبالتالي فإن كل عنصر لا يتأقلم مع العولمة من حيث معرفة الكومبيوتر واستخدام الانترنيت سيكون بمثابة الأمي الذي لا يعرف القراءة والكتابة في وقتنا الحالي.

4 – كذلك تؤدي العولمة إلى ضعف واردات الدول من الضرائب والرسوم من خلال اتجاهين:

أ– من خلال فرض سياسات العولمة تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على البضائع وهذا يؤدي إلى ضعف في موارد الدولة المالية .

ب– من خلال عدم استطاعة الكثير من الصناعات الوطنية منافسة البضائع الأجنبية وانهيار هذه الصناعات وانهيار العوائد التي كانت تجنيها أو التي كانت تدفعها للدولة

6 – تعمل العولمة على إعطاء الأهمية الكبرى للفردية والأنانية على حساب الأسرة والتي هي اللبنة الأساسية في تنشئة الموارد البشرية بالإضافة إلى مؤسسات التعليم وبعض المؤسسات الإعلامية، وبذلك تحاول أن تفقد الأسرة دورها الرئيس وهو ما ينعكس على أخلاقيات الإنسان وتنشئته وبنائه من دون المرور بمراحل زمنية موضوعية لهذا التطور مما يؤدي إلى هشاشة في التكوين والذي بدوره ينعكس على أدائه في المستقبل، ويخفف من الحواجز الأخلاقية التي كانت سائدة مما يجعله عرضة للفساد والرشوة والنهب والتي تؤدي إلى ضعف في سوية الأداء الوظيفي .

7–وجدنا أن العولمة تؤدي إلى انتشار البطالة التي هي نوع من هدر الإمكانات البشير والمادية .

8 – انخفاض الأجور بسبب قلة فرص العمل وضعف عمل النقابات التي دورها الدفاع عن حقوق العمال بالإضافة إلى الفقر يؤدي إلى ضعف القدرات .

و هكذا نرى أن العولمة تعمل على إنتاج موارد بشرية مفرغة من القيم وأخلاقيات العمل لا تشعر بالانتماء سوى إلى المال الذي يكون هو الهدف ولا يوجد أي حواجز من اجل الحصول عليه.

6 – بعض الآثار الإيجابية التي يمكن الاستفادة منها في حال التعامل بحذر من ظاهرة العولمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد **ترتب على ظاهرة العولمة آثار** مهمة كان لها وقع محسوس في مختلف مؤسسات وهياكل المجتمعات المعاصرة وآلياتها وتتمثل تلك الآثار فيما يلي:

-إسقاط المفاهيم والقيم والأسس -ومن ثم الأساليب -التي سادت في عصر ما قبل العولمة، ونشأة مجموعة جديدة من تلك المفاهيم تجعل" العالم "كله مجالا ممكناً ومحتملاً للتعامل.

-انهيار مفهوم" الزمان "حيث تداخلت الأزمنة الثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل بفضل التقنيات العالية المتاحة، كما تحول مفهوم" الوقت "من قيد Constraint إلى مورد Resource ، وانهار إلى حد كبير مفهوم الثبات أو الإستقرار فالتغيير هو الثابت الوحيد.

-تحول معنى التنظيم من كيان ثابت جامد مغلق على نفسه إلى كيان حي منفتح ومتعلم Learning يتعامل في الأساس مع المناخ الخارجي - .بروز قوة المنافسة باعتبارها العامل الحاسم في تحديد ما يمكن للمنظمة أن تحصل عليه في السوق الذي تتعامل -أو تريد أن تتعامل -فيه، ومن ثم أهمية أن تستند المنظمة التي تريد البقاء إلى " قدرات تنافسية "تعكس المميزات التي تتفوق بها على المنافسين وتصل بواسطتها إلى تحقيق أعلى المنافع للعملاء وغيرهم من أصحاب المصلحة Stakeholders ، وبالتالي تنجح في الحصول على موقع متميز في السوق تستمر في التمتع به طالما حافظت على رصيدها من القيم والأساليب المتجددة التي تتناسب وتتعامل بكفاءة مع الظروف الجديدة والمتغيرة باستمرار[فكر جديد لعالم جديد.]

-تصدع العلاقات التي استقرت بين الدول والمنظمات والمؤسسات على المستويات المحلية والإقليمية والمحلية حيث تخفت معايير" المواطنة "وتسود عوضاً عنها معايير تتجاوز حدود الوطن الواحد، وتقل إلى أبعد مدى إمكانيات الدعم والحماية وفرص الإنعزالية التي كانت تسود المعاملات والعلاقات فيما بين منظمات الدولة الواحدة في عصر ما قبل العولمة .

- تغيير مفهوم" الحيز "أو" النطاق "الذي اعتادته المنظمات محلية الطابع وحل مكانه العالم كله كمجال محتمل لفعاليات المنظمة، أي منظمة -حيث ساعدت تقنية المعلومات المعاصرة المتمثلة في الشبكة العالمية إنترنت في تجسيد هذه الإمكانية للمنظمات من كل نوع وحجم للتعامل في السوق العالمي بكفاءة لم تكن تستطيعها من سنوات قليلة مضت سوى المنظمات العملاقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-تخافت مفاهيم وعادات الإنعزالية والتباعد بين المنظمات- وفيما بين وحداتها الداخلية-، وبزوغ عصر الشبكات Networks والتحالفات Alliances وغيرها من صيغ الترابط المختلفة بين المنظمات وفيما بين مكونات كل منها الذاتية، وسيادة منطق التكامل Integration بدلاً من التجزء والتضارب .

- تعالي قيمة الجودة بمعناها الشامل والذي يعبر عنه بأداء الأعمال الصحيحة صحيحة من أول مرة Doing right things right__first time ومن ثم تحقيق رضاء العملاء الخارجيين والعملاء الداخليين[وهم العاملين القائمين على تنفيذ مختلف عمليات المنظمة]، وهي المفاهيم التي شاع التعبير عنها بإدارة الجودة الشاملة.Total Quality Management (TQM)

وقد أصبح الإنخراط في سلك العولمة يرادف" المعاصرة الحديثة"، وتتباين المجتمعات في درجات التهيؤ والاستعداد لهذا الإنخراط الذي يقتضي الأخذ بجملة عناصر ثورة العولمة الجديدة، حيث لا يجدي الأخذ ببعض من عناصرها وترك العناصر الأخرى، وذلك حتى تتاح للمجتمع فرص المشاركة في العالم الجديد والا يتعرض للتهميش على خريطة العالم.

وكانت" الإدارة " من أكثر الظواهر المجتمعية تأثرا بحركة المتغيرات العالمية وانطلاقات العولمة والثورات العلمية والتقنية الهادرة، وذلك كونها-أي الإدارة – مجموعة من المفاهيم والتوجهات الفكرية في الأساس ومغلفة بتأثيرات اجتماعية وثقافية تتصل بالمجتمع الذي تمارس فيه وتعكس ميزاته وخصائصه .ومن ثم، فكل ما يصيب المجتمع من مؤثرات ومتغيرات، وكل ما يحدث فيه من تطورات اقتصادية وسياسية وثقافية وتقنية وعلمية واجتماعية إنما يصيب في ظاهرة" الإدارة " والتي بدورها تتحول لتكون أداة مؤثرة وفاعلة في مزيد من التحريك والتغيير المجتمعي.

وبشكل عام كانت إدارة وتنمية الموارد البشرية تهدف إلى تحقيق النتائج التالية:

-توفير احتياجات المنظمة من العناصر البشرية ذات المهارة والولاء، والاحتفاظ بهم في خدمة المنظمة.

-تنمية مهارات وفعاليات الأفراد في تحقيق أهداف المنظمة بتوفير فرص التعلم والتدريب المستمرة

-تطوير النظم المؤدية إلى البحث الكفء عن الأفراد المناسبين لاحتياجات المنظمة، ونظم الاختيار والتعيين، ونظم تحديد الرواتب والمكافآت، ونظم التدريب والتنمية وتقييم الأداء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-تطوير نظم وآليات رعاية الأفراد وادماجهم في نسيج المنظمة باعتبارهم أعضاء في أسرة ومن أصحاب المصلحة فيها.

-العمل على تنمية سبل تعاون العاملين مع فريق الإدارة بالمنظمة وتوثيق العلاقات بينهم من أجل تحقيق الأهداف العامة للمنظمة، ومن خلال ذلك يتم تحقيق المصالح الشخصية للعاملين وفريق الإدارة.

-السعي إلى تنمية التعاون فيما بين العاملين أنفسهم وبث روح الفريق.

-المساعدة في حل مشكلات العاملين ومحاولة إزالة الفروق الناشئة عن الاختلافات بينهم من حيث النوع، السن، الجنسية، الثقافة وغيرها من الفروق الفردية.

ولكن هذه الأهداف التي تبدو مثالية وطموحة لم تكن عادة تجد الفرص للتحقيق حيث لم تكن الإدارة العليا في معظم المنظمات تولي الموارد البشرية الاهتمام المتناسب مع دورها في المنظمة.

و السؤال الذي نستطيع طرحه هو ماذا يجب أن نعمل أمام هذه الظاهرة الواقعية، المحددة الأهداف، الجارفة لكل ما تراه عائقا أمام انسيابها ؟

تعددت الآراء وكثرت الكتابات حول المواقف المطروحة من ظاهرة العولمة وقد انحصرت هذه المواقف في إطار مجموعة :

1 – من يرى أن العولمة شر بشر وكل نتائجها سلبية لأنها صممت من قبل الدول الرأسمالية لتحيق أهدافها وحصد المكاسب وبذلك فهي تحاول منع الدول والبلدان من تحقيق أي مكسب وترتأي هذه المجموعة ضرورة الاستنفار الكامل من أجل شن حرب كبيرة وقوية وكاملة لمواجهة هذه العولمة ومن يقف معها .

2 – هناك مجموعة ثانية قالت إن ظاهرة العولمة ظاهرة كونية ولا يمكن لنا مجابهتها لذلك يجب عدم الاكتراث لها أو مواجهتها بانتظار أن نرى النتائج الواقعية لها ،و هذا الموقف ينادي بالاندماج الكامل مع مقتضيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السوق العالمية على حساب الخصوصية والهوية الشخصية الوطنية والقومية وبذلك تتحقق التبعية المالية والإعلامية والسياسية والاجتماعية التامة لقطب العولمة.

3 – هناك مجموعة ارتأت أن هذه العولمة بقدر ما لها نتائج سلبية تحمل في إطارها بعض النتائج الايجابية في حال التعامل معها بطريقة محددة تنم عن فهم هذه الظاهرة ومعرفة آثارها وطرق مواجهتها بحيث نستفيد من الكثير من الأدوات التي تستخدمها في تطوير البلد عن طريق الاستفادة منها في بناء الإنسان وتحسين نوعية الخدمات الاقتصادية والاجتماعية(تركي صقر،1998، ص 2010).

وبالتالي، فإن هناك بعض النتائج الايجابية التي يمكن أن تحصل عليها الدول في حال قراءة العولمة وأدواتها بشكل جيد وهيأت الظروف المتاحة للاستفادة منها رغماً من محاولة الدول الإمبريالية وخاصة الولايات المتحدة منعها من هذه الاستفادة ومن هذه الفوائد :

1 – يمكن الاستفادة من المعلوماتية والانترنيت في مجال الإطلاع المستمر على أحدث المنجزات العلمية في المجالات الطبية والهندسية والاجتماعية في حال وجود كوادر تمتلك القدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، وبذلك نستطيع التعرف على المنجزات الحديثة التي تساعد في حال استثمارها على تحسين نوعية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وخاصة قطاعي التعليم والصحة وهما من الأسس الرئيسة لبناء وتنمية الإنسان أهم عناصر بناء الأوطان ومواجهة المشاكل التي تواجه البلدان من خلال إيجاد الحلول المناسبة، وكذلك تطور العولمة وتسرع عملية البحث العلمي.

2 – يمكن الاستفادة في مجال التسويق والإعلان عن الكثير من السلع ومواصفاتها وعن الكثير من الأماكن السياحية والتراثية والدينية من أجل الترويج السياحي وتطوير صناعة السياحة .

3 – الاستفادة من منجزاتها في تسهيل العملية الإدارية من خلال الاعتماد على شبكة المعلوماتية بديلا عن الورقيات وتوفير الوقت والمال والتخفيف من الهدر، وكذلك تسرع في عملية اتخاذ القرار الإداري.

4 – يمكن للموارد البشرية وخاصة النساء من التغلب على الكثير من العوائق والصعوبات كبعض التقاليد في العمل والتأهيل والتدريب ذلك بسبب الأفق الجديدة من التعليم الذي طرحته العولمة كالتعليم عن بعد والجامعات الافتراضية وزيادة إمكانية التدريب الذاتي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعض الخطوات الواجب اتخاذها لتخفيف الآثار السلبية للعولمة والاستفادة منها قدر المستطاع:

بالرغم من بعض الايجابيات لظاهرة العولمة فلا بد لنا أن نعلم من أن الخطر الذي يتهدد الثقافات الوطنية في عالم اليوم الآخذ في التعولم خطر لا فكاك منه إلى حد كبير. والحل الوحيد غير المتاح هو إيقاف العولمة التجارية والاقتصادية، حيث إن قوى التبادل الاقتصادي وتقسيم العمل من الصعب مقاومتها في عالم متنافس يؤججه تطور تقني شامل يهيئ التقانة الحديثة حدا تنافسياً هذه مشكلة، ولكنها ليست مشكلة فقط، حيث إن التجارة والاقتصاد العالميين يمكن أن يقترنا – برخاء اقتصادي أكبر لكل أمة من الأمم. ولكن يمكن أن يكون هناك خاسرون وفائزون حتى إن كان صافي إجمالي الأرقام صاعداً غير نازل. والملاحظ في نطاق المتفاوتات الاقتصادية أن الاستجابة الصحيحة لا بد أن تتضمن جهودا متضافرة لجعل شكل العولمة أقل تدميرا للعمالة وللحياة التقليدية وتحقيق انتقال تدريجي. وحتى تكون عملية الانتقال سلسة يتعين أن تتوافر فرص لإعادة التدريب واكتساب مهارات جديدة (أولئك الذين سيفقدون أعمالهم من دون ذلك) هذا علاوة على توفير شبكات الأمن الاجتماعي (في شكل ضمان اجتماعي وغير ذلك من تنظيمات داعمة) التي أضيرت مصالحهم – على المدى القصير على الأقل – بسبب التغيرات الناجمة عن العولمة. والجدير ذكره أن هذه الفئة من الاستجابات سيكون لها إلى حد ما أثر ايجابي على الجانب الاقتصادي أيضاً.

إن المهارة في استخدام الكمبيوتر والإفادة من ثمار الانترنيت وغير ذلك من تسهيلات مماثلة لن تفضي فقط إلى تحول الامكانات الاقتصادية بل أيضا حياة الناس الواقعين تحت تأثير مثل هذا التغير التقاني وتظل هناك، بعد هذا مشكلتان، أحداهما مشتركة مع عالم الاقتصاد والأخرى مختلفة تماماً.

أولاً إن عالم الاتصالات والتبادلات الحديث يستلزم توافر تعليم أساسي وتدريب ونحن نجد بعض البلدان الفقيرة حققت تقدما رائعا في هذا المجال (مثل بلدان جنوب آسيا وأفريقيا) ولكن بلدانا أخرى آخذة في التخلف بفارق كبيرو طبيعي أن المساواة في الفرص الاقتصادية وفي الفرص الثقافية مهمة للغاية في عالم متعولم. وهذا تحدّ مشترك أمام العالمين الاقتصادي والثقافي(منذر واصف المصري، 2004، ص34) و لذلك لا بدّ من:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1 – حتمية الإصلاح الاقتصادي والتعليمي والسياسي والإداري، فأهمية إصلاح الأجهزة الإدارية والحكومية تكمن في كونها تمثل العصب الأساسي للدولة، وذلك وفقاً لرؤى جديدة تجعل أجهزة الدولة ومؤسساتها أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة .

2– كذلك فإن إصلاح نظم سياسات التعليم والتدريب والتأهيل يمثل عنصراً جوهرياً في هذا الإطار حيث سيخلق قوة عمل مدربة ومؤهلة وقادرة على استيعاب التطورات المرتبطة بظاهرة العولمة فالتعليم، بأنواعه المختلفة ومراحله وأنماطه المختلفة، النظامية منها وغير النظامية يشكل العمود الفقري لجهود تنمية الموارد البشرية وهذا يستدعي إيلاء نظم التعليم والتدريب أهمية خاصة لتكون في مقدمة الأوليات التنموية والجهود الرامية إلى التطوير والتحديث، ومواكبة المستجدات، ومواجهة التحديات الناجمة عن حركة العولمة وامتداداتها ويتقاطع التعليم مع حركة العولمة في أكثر من موقع، فتقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة بدأت بإحداث ثورة في أساليب التعليم وآلياته، والوسائل المستخدمة فيه للحصول على المعرفة ويمكننا القول أن ثلاثة مفاتيح رئيسية لتطوير النظم التعليمية في ضوء التطورات العالمية وحركة العولمة : أولها، إيلاء العناية اللازمة لجودة التعليم واقتصادياته ومواءمته ومردوده على الفرد والمؤسسة والمجتمع والثاني توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في شؤون التعليم، لتشمل مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى جانب مؤسسات القطاع العام وبالتالي زيادة أدوار الجهات والمؤسسات غير الحكومية في التخطيط والتمويل والتنفيذ لنظم وبرامج تنمية الموارد البشرية وتطوير أداء الجهات الحكومية في الوقت نفسه في التنظيم والرقابة والتقييم والمساءلة والثالث استثمار تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة في مراحل التعليم وأنماطه المختلفة بمالا يخدم التوجه نحو اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة وهكذا ا فالعولمة تقتضي تغيير في المناهج الدراسية بحيث تصبح من المرونة المناسبة وكذلك بإدخال أنواع جديدة من التعليم وإعادة تأهيل الكوادر التعليمية لتتناسب مع معطيات العولمة.

3– كذلك تتطلب العولمة عمليات تدريب وتأهيل مستمرة وخصوصاً في الفترة الحالية من أجل إيجاد كادر خبير قادر على دراسة السياسات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية التي تعمل من خلالها قوى العولمة ورصد هذه السياسات والعمل على إيجاد خطط وبرامج مناسبة لدرء الأخطار الناجمة عن العولمة قدر المستطاع وإمكانية الاستفادة من المنجزات العلمية والتقنية المواكبة لظاهرة العولمة، وكذلك التدريب والتأهيل للموظفين القائمين على رأس عملهم والجدد من أجل معرفة استخدام التكنولوجيا الجديدة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- للإعلام دور هام جداً في مواجهة العولمة وهذا يتطلب تأهيل وإعداد الموارد الإعلامية المتخصصة في معرفة الثورة الإعلامية التي تقودها قوى العولمة ومعرفة الأساليب والطرق التي تستخدمها هذه القوى من أجل فرض الهوية الخاصة بها والتي تعتمد على الاستهلاك وتدمير وتفتيت وتهميش الإيديولوجيات القائمة والعدو الأوحد والأكبر لها وبذلك فإن الكوادر الإعلامية يجب أن تكون مدربة ومؤهلة ومتخصصة في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية والدينية بحيث تعمل على وضع البرامج والخطط القادرة على مجابهة برامج العولمة الدعائية والإعلامية والتي تكون قادرة على حماية قيمنا وتراثنا من الحرب الكبيرة التي تعمل من أجل القضاء عليها والاستفادة من الحضارات الأخرى عن طريق الحوار العقلاني والتفاعل المتبادل.

كما أن تطوير سياسات نقل التكنولوجيا وتوظيفها والعمل على تنمية قاعدة تكنولوجية محلية يعد من المتطلبات الأساسية لتهيئة الدول لعصر العولمة .

7- نتائج ومقترحات:

ممّا سبق نستطيع التوصل إلى مايلي :

1 – إن ظاهرة العولمة قد حدثت في فترات سابقة، ولكنها في الوقت الحالي فإنها تتميز بقوة انتشارها ومجال تأثيرها.

2 – إن تفرد الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي وتسخيرها القوة من أجل فرض سياساتها المختلفة جعل البعض يطلقون على ظاهرة العولمة اسم الأمركة .

3 – للعولمة أدوات عديدة أسهمت وتسهم في انتشارها كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والشركات المتعددة الجنسية كذلك ساعدت ثورة الاتصالات والمعلوماتية على انتشار هذه الظاهرة في الوقت الحالي .

4 – للعولمة مجالات مختلفة تعمل قوى العولمة من أجل التأثير عليها ويبقى أهم هذه المجالات المجال الاقتصادي بالإضافة إلى المجال المالي والسياسي والثقافي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5 – إن ظاهرة العولمة أدت إلى تزايد حجم ظاهرة الفقر على المستوى العالمي ككل وحتى الدول التي ترعى هذه الظاهرة قد ازدادت بها هذه الظاهرة .

6 – أدت العولمة إلى ازدياد حجم البطالة في كل دول العالم بما فيها البلدان الراعية لهذه الظاهرة، وذلك باعتمادها على تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق عملية الخصخصة .

7 – ساهمت العولمة وساعدت على انتشار الفساد المنظم والجريمة وتجارة المخدرات والأسلحة .

8 – أدت العولمة إلى انهيار الكثير من الاقتصاديات في دول العالم عن طريق المضاربات المالية

9 – تعمل العولمة على تهميش الهوية الوطنية والثقافية كتمهيد من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية .

10– للعولمة تأثيرات كبيرة على الموارد البشرية عن طريق التأثير على تنشئة وتنمية هذه الموارد من خلال تقليص الإنفاق على الخدمات العامة كالصحة والتعليم، وكذلك من خلال تخفيض الأجور، بالإضافة إلى إضعاف النقابات العمالية المدافعة عن حقوق هذه الموارد، كذلك تؤدي العولمة إلى ضرورة الاهتمام بتأهيل الموارد البشرية بما يتناسب مع ثورة المعرفة والاتصالات بحيث تصبح أغلب المهارات والمعارف التي تمتلكها الموارد البشرية لا تتناسب مع متطلبات العولمة .

11 – بالرغم من السلبيات الكثيرة لظاهرة العولمة فإنها تحمل بعض الايجابيات التي يمكن الاستفادة منها.

قائمة المراجع:

1. أبو ركبة سمر، عولمة حقوق الإنسان والهندسة السياسية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3518، ص18.
2. أحمد ثابث وآخرون، 2003. **العولمة وتداعياتها على الوطن العربي**، (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 28.
3. أمارتيا صن، ترجمة شوقي جلال، "التنمية حرية "، عالم المعرفة، العدد(303)، ص 285– 286.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. تركي صقر ، 1998، الإعلام العربي وتحديات العولمة "، وزارة الثقافة، دمشق، ص 210.

5. حازم الببلاوي، "النظام الاقتصادي الدولي المعاصر"، عالم المعرفة، العدد 257، ص198-199.

6. عاطف السيد، 2002، **العولمة في ميزان الفكر**، دراسة تحليلية. (القاهرة: فلمنج للطباعة) ص 59.

7. عبد العزيز المنصور،2009، "العولمة والخيارات العربية المستقبلية"، مجلة دمشق، العدد الثاني، ص 570.

8. عبد الهادي الرفاعي، وليد عامر، سنان علي ديب، 2005، "العولمة وبعض آثارها الإجتماعية والإقتصادية الناجمة عنها"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية –سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 1، ص198.

9. فريد كورتيل، 2012، "استراتيجيات إدارة الموارد البشرية في ظل العولمة مع إشارة لحالة البلدان العربية"، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة، 15-17 ديسمبر 2012، جامعة جنان طرابلس لبنان، ص 09-10.

10. فريد كورتيل، 2012، المرجع السابق، ص 08-09.

11. فريد كورتيل، 2012، نفس المرجع، ص 09-10.

12. قاسم حجاج، 2003، "التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة"، مجلة الباحث، ص83.

13. قويدر كمال، تنمية الموارد البشرية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة بيئية وسياحية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013-2014)، ص 57

14. محمد أحمد السامرائي، " العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي "، الفكر السياسي، العدد (14) ص116.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

15. مصطفى العبد الله الكفري، 2003، " العولمة الهاجس الطاغي في المجتمعات العربية "، مجلة الفكر السياسي، العددان الثامن عشر والتاسع عشر، ص245.

16. مصطفى مجدي الجمال، 2001 ،" تأملات في إيديولوجيا التدخل الإنساني الدولي"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد الثاني، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ، جامعة دمشق، ص 95.

17. منذر واصف المصري، 2004، **العولمة وتنمية الموارد البشرية** ، الإمارات، ص34.

18. نفين مسعد،2000، **رؤية الشباب العربي للعولمة**، (مصر: معهد البحوث والدراسات العربية)، ص 104.

19. وليد عبد الحي، 2011، **انعكاسات العولمة على الوطن العربي**، (لبنان بيروت الدار العربية للعلوم)، ص 33.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com